

المملكة العربية السعودية
وزارة العدل
مكتب القاضي



٢٧٣٢/١٣
١٤٤٠/٧/١٢
الموضع: توجيه المحامين والموثقين بعمل
المرفقات: تقييم مخاطر لما يتناولونه من قضايا.

تعيم على كافة المحامين والموثقين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

أشير إلى المادة (الرابعة عشرة) من نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٠) وتاريخ ١٤٣٩/٢/٥هـ ونصها: "١- على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة القيام بالاتي: أ- وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية لمكافحة غسل الأموال وتنفيذها بفاعلية من أجل إدارة المخاطر التي حددتها - وفق لما ورد في (المادة الخامسة) من النظام - والحد منها. على أن تتناسب مع طبيعة أعمالها وحجمها. وأن توافق عليها الإدارة العليا فيها. وأن تراجعها وتعززها بشكل مستمر. ب- تطبيق السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية - المذكورة في الفقرة (أ) - على جميع فروعها والشركات التابعة لها التي تملك فيها حصة بالأغلبية. ٢- تحدد اللائحة ما يجب أن تتضمنه السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال التي تضعها المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والمنظمات غير الهدافة إلى الربح. بموجب الفقرة (١أ) من هذه المادة.

وبناء عليه يلزم المحامي أو الموثق أن يضع تقييم مخاطر لما قد يرد المكتب من معاملات عملاء وقضايا ذات مخاطر عالية، ويراعى في ذلك ما جاء في التقييم الوطني للمخاطر والمتضمن: "تصنيف الجرائم التالية (الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، والفساد والغش التجاري والتهرب الجمركي) بكونها ذات مخاطر عالية" مما يلزم معه تطبيق إجراءات العناية الواجبة المشددة المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال.

للاطلاع واعتماد موجهه، وقيام مكتب أو شركة المحاماة والتوثيق لديكم بوضع السياسات والإجراءات والضوابط المشار إليها، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخه، وتزويد الإدارة العامة للمحاماة والإدارة العامة للموثقين -بحسب الاختصاص- بنسخ منها. والله يحفظكم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وزير العدل

وليد بن محمد الصمعاني

التصنیف: تنظیم
صورة لـ:

= مكتباً

= مكتب معالي نائب الوزير

= فضيلة وكيل الوزارة للشؤون القضائية

= فضيلة وكيل الوزارة للتوثيق والتسجيل العيني للعقارات

= فضيلة وكيل الوزارة للاندماج والتعاون الدولي

= السكرتارية الخاصة بمكتباً

= فروع الوزارة

= إدارة التعاميم مع الأساس

= محاكم الاستئناف

= الإدارة العامة للمحاماة

= مركز الوثائق والمحفوظات